طارق متري وساري حنفي (محرران)

الدولة العربية القوية والضعيفة: المآلات بعد الانتفاضات العربية

(بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2019). 272 ص.

جميل معوض(*)

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت.

ـ 1 ـ

يتناول كتاب **الدولة العربية القوية والضعيفة: المآلات بعد الانتفاضات العربية**، مسألتين أساسيتين: الدولة والعنف. وكما جاء في المقدمة يأتي الجهد الفكري للمشاركين في الكتاب، وجميعهم باحثون عرب، استجابة لحاجة التفكر بـ «التطرف العنفي» الذي تشهده المنطقة من «منظور عربي»، وذلك بعيدًا من التأويلات الثقافوية حول المجتمعات العربية.

وهذا التفكر يختار الدولة كمدخل لفهم العنف بصفته فعلًا ناتجًا إما من قصورها عن القيام بمهامها، أو كردّة فعل لتسلطها وسلطتها. ولما أعطينا الأولية للدولة من أجل فهم العنف، أو حتى لما أوصينا بها لـ«تفادي العنف»، كان لا بد لنا من تحليل كيف قارب الكتاب مفهوم الدولة، وأي نظريات أو منهجيات لجأ إليها من أجل تصنيفها كما أشارت المقدمة صراحة إما بوصفها دولة «قوية» (حالة مصر، والجزائر)، أو بوصفها دولة «أصبحت ضعيفة» (ليبيا، وسورية، والعراق).

لا بد من الإشارة أولًا، إلى أن الكتاب لا يعتمد نظرية واحدة للدولة تؤمن ربطًا وثيقًا بين الحالات المدروسة يساعدنا في استخلاص دروس مقارنة عن دول هذه البلدان، أو عن الدولة العربية بوجه عام. وهذا بحد ذاته نقطة قوة، لأنه يترك للباحثين حرية استخدام النظريات والمنهجيات الأكثر تلاؤمًا مع الحالات المدروسة. لكنه يمثل في آنٍ نقطة ضعف لأنه ينتج تناقضات صريحة. فأحيانًا، وبحسب المعيار نفسه، تكون الدولة قوية في مكان (الجزائر) أو ضعيفة ـ أو حتى فاشلة ـ في مكان آخر (سورية). ينتج من ذلك أن الكتاب يتضمن في آن مقاربات «معيارية» (مقارنة بمعيار الدولة الحديثة ـ الأوروبية)، وأخرى «نقدية» (بناء على

(*) البريد الإلكتروني: jm91@aub.edu.lb.

مقاربات إمبيريقية) تعتمد على علاقة السلطة وتحليل السياق.

ـ 2 ـ

انطلاقًا من الشق المعياري، وبناءً على ما جاء في الكتاب، يمكننا استخلاص أبرز مقومات الدولة العربية من خلال ثلاثة عناصر أساسية، هي:

أولًا، إنها دولة دخيلة على المجتمع، أُنزلت وأُسقطت عليه. فبحسب مقال سلمان بو نعمان جاءت الدولة لكي تفكك «التكوينات الأهلية والحلول محلها في تدبير الشؤون الذاتية للمجتمع». لم تكتفِ الدولة الحديثة هذه فقط بالقضاء على «المؤسسات التقليدية»، إذًا، لكنها فشلت أيضًا في تدبير شؤون المجتمع. ومن هذا المنظار هي دولة نفي ـ أي أنها تنفي ما سبقها ـ وهي دولة قاصرة غير قادرة على تحقيق ما وعدت به.

ثانيًا، إنها دولة فاشلة ـ منتجة للعنف، حيث فشلت المؤسسات الحديثة في تأمين الاجتماع وتثمين التنوع وإثراء التعدد. وعليه، وكنقيض لهذا الفشل، تلجأ بعض الجماعات إلى تطييف نفسها، أي تحقيق الانغلاق الطائفي والتعصب الفكري. كنتيجة، يظهر العنف، أكان «دينيًا، أم عنف سلطة، أم عنفًا إمبرياليًا أو علمانيًّا»، كنتيجة حتمية لفشل مشروع الدولة. فكما يقول مروان قبلان في مقاله «إن الدولة العربية لم تفشل بفعل نمو الحركات المتطرفة... إنما هذه الظواهر الأخيرة جاءت نتيجة فشلها».

ثالثًا، إنها دولة مستقلة تمامًا عن المجتمع، فاقدة للشرعية. بمعنى أن الدولة العربية لم تتمكن من استقطاب الشرائح المتنوعة في المجتمع وتمثيلها، وهو ما أفقدها الشرعية وجعلها فاقدة لقدرتها على الحكم، وبالتالي يسود العنف.

ـ 3 ـ

تأخذنا هذه الاستنتاجات إلى إشكالية أساسية: ما المقاربة النظرية التي يجب اعتمادها لفهم الدولة من منظار عربي؟ هنا نقع جميعنا، ربما، في فخ التعريف القيمي للدول (أي الدولة الفيبيرية التي تحتكر العنف). بالرغم من المجهود المبذول في الكتاب للتفكير بالدولة العربية من الداخل، أكان من خلال اللغة أو الأدوات، إلا إن الكتّاب وقعوا في فخ مقارنتها بالدولة الأوروبية الحديثة. استطرادًا، يكون فشل الدولة هو فشل هذا النموذج الفيبيري، ونجاحها ـ لو وجد ـ هو تحقيقًا له. وهذا ما يأخذنا إلى إشكالية أخرى في محاولة فهمنا للدولة: عادة ما ندرس الدولة على أنها المصدر الوحيد للسلطة، والمجتمع لا سلطة له.

بعبارات أخرى، ألا يجب أن نستفسر أيضًا عن دور المجتمع، بمكوناته المختلفة، ليس فقط في مقارعة الدولة أو التغرب عنها ـ وما ينتجه ذلك من عنف أو إحباط ـ إنما أيضًا في إعادة إنتاج سلطتها؟ التسليم التام بالحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع إشكالي في حد ذاته، خصوصًا في سياق الدول غير ـ الأوروبية، لأنه لم يعد يمكننا التفكير بالدولة على أنها جسم مستقل تمامًا عن المجتمع. فهي في

علاقة إنتاج مستمرة معه. هذا ما يدفعنا إلى القول بأن ازدواجية الدولة بين «القوة» و«الضعف»، لم تعد صالحة لفهم لا الدولة ولا العنف. فالدولة بتكوّن دائم ومعها المجتمع. أحيانًا تقوم ضعيفة، وأحيانًا قوية. وهنا، كبديل من القوة أو الضعف، يُستحسن التحدث عن الشرعية. وكما جاء كتاب نزيه الأيوبي، فالدولة فاقدة للشرعية. إنها دولة ضعيفة. ليست قوية، لكنها «عنيفة» أو «شرسة» (Ayubi, 1996).

وهذا، وبالرغم من أن العنوان يوحي بتقويم الدولة بوصفها «قوية» أو ضعيفة» إلا أنه من خلال دراسات الحالة المختلفة خصوصًا التي تتبنى التحليل الإمبيريقي نستنتج أن الكتاب لم يقع في فخ الازدواجية (القوة ـ الضعف) فحسب، لا بل حلل علاقات السلطة التي تنتج دولة أحيانًا تكون قوية وأحيانًا ضعيفة.

ـ 4 ـ

تقول تجربة الجزائر، بحسب مقال ناصر الجابي، بأن العنف ليس مرتبطًا بتعدد الطوائف والاختلاف حول آليات الحكم من الباب الطائفي، كون المجتمع الجزائري «مجتمعًا متجانسًا دينيًّا ومذهبيًّا بشكل ملفت». الأهم في حالة الجزائر أنها تشير إلى أن الدولة يمكن لها أن تكون قوية وضعيفة في نفس الوقت، وهذا ما دفع الكاتب إلى طرح السؤال التالي: «هل نحن أمام نفس الدولة بمظاهر ضعفها وقوتها»؟ (ص 96). بعبارة أخرى، ما تقدمه لنا حالة الجزائر هو أن إنتاج العنف في المجتمع لا صلة مباشرة له بمدى قوة الدولة أو ضعفها.

أما حالة مصر، فتضعنا في صلب الإشكالية حول التفاعل بين المجتمع والدولة كنتاج لبعضهم بعضًا؛ فلا الدولة وحدها هي المنتجة للعنف، ولا المجتمع وحده كذلك. وهذا ما يختصره الكاتب خليل العناني في مقاله بجدلية «العنف والعنف المضاد». أما أهمية الحالة المصرية فتقع في أنها تعيد النظر في صوابية رغبتنا وعطشنا لتحقيق الدولة الفيبيرية. فالدولة المصرية «تحتكر أجهزة العنف، لكن لم تضمن للنظام شرعية يرنو إليها، لا بل النقيض تمامًا إن النظام يفتقد الى الشرعية». فاحتكار العنف، ينتج ليس دولة قوية فحسب، لا بل عدم استقرار وإنتاجًا لعنف مضاد. فعليًا، بحسب عناني، إن فائض الشعور بالقوة هو ما جعل الدولة المصرية تعتمد العنف، كبديل من أي تسوية سياسية.

أما حالة الدولة السورية، فتغوص بالعنف أكثر لتقول بأن الدولة قوية لأنها تستخدم العنف المفرط في مواجهة المجتمع، لكنها في آنٍ دولة تتسم «بالضعف والهشاشة بدليل تجرّؤ المجتمع في نهاية المطاف عليها».

ـ 5 ـ

يشير ذلك إلى أنه بغياب فضاء سياسي منفتح يبقى العنف الوسيلة الوحيدة للتغيير. واستطرادًا نسأل هل السلطة (أو الدولة) هي الطرف الوحيد والمسؤول عن تأمين الفضاء السياسي المفتوح أم تقع المسؤولية على أفراد المجتمع أيضًا؟

وهذه مساهمة إيجابية للكتاب لا بد من البناء عليها؛ إذ إنه يقدم لنا ـ ولو على نحوٍ غير مباشر ـ دعوة الى الذهاب أبعد منً الثنائية المضللة لفهم الدولة بوصفها إما ضعيفة أو قوية ـ ودرس كيفية تكوّن الدولة كمنتوج للعلاقة التي تربط بينها وبين المجتمع. وهذا ما جاء صراحة في حالة ليبيا حيث يقول الكاتب مولدي الأحمر بأن «السلطة وبالتالي ممارسة العنف لا يمكن اختزال دراستهما من زاوية الدولة حصرًا».

وكما بدأنا المراجعة في الاقتباس من المقدمة، ننهي بها أيضًا. لقد جاء فيها بقلم طارق متري بأننا نعاني «ضعف فكرة الدولة المتعالية في المخيال الجمعي العربي». نجادل هذا المقولة للتشديد بأن الانتفاضات العربية قامت لأن الدولة العربية لا تستجيب إطلاقًا لهذا المخيال، وبالتالي انتفض بعض من المجتمع مطالبين بتحويل المخيال إلى حقيقة ومشروع قابل للتنفيذ. هذا ما يتطلب منا إذًا مشاريع بحثية جديدة لا تأخذ النظام مدخلًا لفهم الدولة، إنما المجتمع الذي يطالب بالدولة كمصدر للحق من ليبيا، والعراق، وصولًا الى لبنان. هذا ما بدأ الكتاب القيام به من خلال مقال ساري حنفي والذي قدّم قراءة نقدية لخطاب العلمنة وسلط الضوء على خطاب الإنسانوي ـ ما بعد العلماني ـ الذي يقوم على نشوء «فضاء إنساني يسمح لأشكال متعددة من الإيمان والتديُّن والتعايش... علمانية لا «تقتل الدين ـ إنما تحافظ «على نزعاته الإنسانية من خلال تحويلها إلى قيم روحية».

أخيرًا، لا يمكن لهذه المشاريع، أكانت بديلة من السلطة أو مقاومة لها، أن تتحول إلى حقيقة إلا من خلال المجتمع. المجتمع مسؤول عن الدولة. المجتمع جزء منها. وليس النظام وأركانه فقط.

المرجع

Ayubi, Nazih N. (1996). *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: Bloomsbury Publishing.